المملكة المغربية بسم الله الرحمان الرحيم

وزارة العدل والحريات
الوزير
18 س 2

21 فبراير 2017

من وزير العدل والحريات

إلى السادة:

- **الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف؛**
- **رؤساء المحاكم الابتدائية؛**
- **رؤساء كتابة الضبط بالمحاكم الابتدائية.**

الموضوع: مسك سجل للتحصين خاص بالمحررات ثابتة التاريخ وحفظ نظائر من أصولها.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فمن المعلوم أن مقتضيات المادة 4 من مدونة الحقوق العينية نصت على أن جميع التصرفات المتعلقة بنقل الملكية أو بإنشاء الحقوق العينية الأخرى أو نقلها أو تعديلها أو إسقاطها يجب أن تحرر -تحت طائلة البطلان- بموجب محرر رسمي، أو بمحرر ثابت التاريخ يتم تحريره من طرف محام مقبول للترافع أمام محكمة النقض ما لم ينص قانون خاص على خلاف ذلك، وبخصوص المحرر الثابت التاريخ فقد أوجب المشرع التأشير على جميع صفحاته من طرف المحامي الذي قام بتحريره ويتم التعريف بإمضائه من طرف رئيس كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية التي يمارس بدائرتها، كما أوجب التأشير على المحرر المذكور من جميع أطرافه؛ ويتم تصحيح إمضاءاتهم من لدن السلطات المحلية المختصة.

وسعيا إلى تنظيم عملية حفظ المحررات الثابتة التاريخ وضبط بياناتها في سجل خاص بشكل يحفظ الأمن التعاقدي؛ ويساهم في التوظيف الأمثل لأرشيفها على مستوى الدراسة والبحث العلمي؛ أطلب منكم الحرص على التقيد بالتوجيهات التالية:

أولا: ضبط لوائح المحامين المقبولين للترافع أمام محكمة النقض على ضوء الجداول المحالة من قبل هيئات المحامي؛

ثانيا: على أطراف العقد تصحيح إمضاءاتهم لدى السلطات المحلية أولا، ثم التعريف بإمضاء المحامي المحرر للعقد من لدن رئيس كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية التي يمارس بدائرتها كمرحلة ثانية.

ثالثا: مسك سجل ورقي للتحصين خاص بالمحررات ثابتة التاريخ ترقم جميع صفحاته ويؤشر على صفحتيه الأولى والأخيرة رئيس المحكمة الابتدائية بطابع المحكمة وتوقيعه، أو سجل إلكتروني للرجوع إليه عند الاقتضاء؛

رابعا: على رئيس كتابة الضبط الذي قام بالتعريف بإمضاء المحامي الذي أنجز المحرر الثابت التاريخ أن يضمن في هذا السجل - بشكل تسلسلي- البيانات الموجزة للمحرر المذكور؛ لا سيما رقمه الترتيبي؛ وتاريخه؛ وموضوعه؛ والأسماء الكاملة للأطراف وجنسيتهم وموطنهم؛

خامسا: على رئيس كتابة الضبط الذي قام بالتعريف بإمضاء المحامي الذي أنجز المحرر الثابت التاريخ أن يحفظ نظيرا من كل محرر للرجوع إليه عند الاقتضاء؛

وإذ أذكركم بأهمية إيلاء هذا الموضوع العناية اللازمة، فإنني أدعوكم أيضا إلى رصد كل الإشكالات التي يثيرها عند التطبيق؛ والرجوع إلينا في كل ما قد يعترضكم من صعوبات، **والسلام.**

وزير العدل والحريات

المصطفى الرميد